

## أشرف العجرمي\*

### الفلتان الأمني في غزة: حرب جديدة على الثقافة

لم يدر الفلسطينيون الذين هلّوا لاندلاع الانتفاضة الثانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، في أعقاب زيارة شارون الاستفزازية للحرم القدسي في أيلول/سبتمبر 2000، أن هذه العملية الكفاحية ربما ستتحول، مع مرور الوقت، إلى كارثة جديدة تحل بالشعب الفلسطيني. فالانتفاضة الشعبية سرعان ما فقدت جاذبيتها، وتحولت إلى عمل عصابي تقوم به مجموعات متعددة لكل منها جدول أعمال مختلف، بعضه وطني وبعضه الآخر غير ذلك، علاوة على الحسابات والمصالح الذاتية والفئوية.

لا نريد محاكمة الانتفاضة منذ بدايتها، غير أن هذه الحقبة شهدت الكثير من التطورات والتغيرات التي تحتاج إلى دراسة وبحث معمقين. وما يهمنا، بالدرجة الأولى، هو التركيز على ظاهرة الفلتان الأمني واتساعها بصورة غير مسبوقة منذ مطلع سنة 2007، حينما ارتفعت معدلات الجرائم بمختلف أشكالها من قتل واختطاف وسرقة واعتداءات وتعديات، وصولاً إلى المواجهات المسلحة الواسعة. وهذه الظاهرة بدأت تتخذ بعداً ثقافياً أكثر خطراً عندما صارت المنشآت والرموز الثقافية عرضة لاعتداء المجموعات الظلامية التي تريد فرض أفكارها على المجتمع الفلسطيني بأسره مستغلة الفوضى الشاملة التي تعيشها المناطق الفلسطينية. وهذه المجموعات تطابق أفكارها أفكار جماعات إسلامية معروفة في غزة، مع الملاحظة أن هذه الظاهرة تحدث بشكل واسع في قطاع غزة الذي يشكل النموذج الأبرز والأسوأ للفوضى والفلتان الأمني.

### المقاومة المسلحة وفوضى السلام

لا أحد ينكر دور الاحتلال في تعزيز ظاهرة الفلتان الأمني. فالقمع الشديد الذي واجهت به قوات الاحتلال التظاهرات الشعبية الاحتجاجية أدى إلى تغير نمط المقاومة المسلحة. كما أن الإجراءات الإسرائيلية العقابية تسببت بإضعاف السلطة وتقوية دور المجموعات المسلحة، بعدما لجأت قوات الاحتلال إلى تدمير مقار الأجهزة الأمنية ومصادرة أسلحتها ومعداتها واعتقال أفرادها في خطوة يقصد بها القضاء على قدرة هذه الأجهزة على حفظ الأمن والنظام العام وإنفاذ القانون في المناطق الفلسطينية. وكان للحصار الاقتصادي أثره الكبير في إفقار المجتمع الفلسطيني ودفعه إلى مزيد من التطرف والعسكرة التي تعدت الفصائل المسلحة إلى العائلات والأفراد.

لكن ما فعله الاحتلال ما كان يمكن أن يؤدي إلى استشراف ظاهرة الفلتان الأمني ووصولها إلى هذا المستوى الخطر، الذي بات يهدد المشروع الوطني بل وجود المجتمع الفلسطيني الذي يعاني أصلاً مشكلات وتشوهات بسبب استمرار الاحتلال، لولا توفر عوامل ذاتية ساهمت في إنجاح سياسة الاحتلال، وتدهور الأوضاع الداخلية، ومنها سوء تقدير القيادة السياسية الفلسطينية وعدم قدرتها على قراءة ما يمكن أن تؤول إليه الأمور في ظل الإبقاء على حالة الفوضى والتهاون في فرض القانون وبسط سيادته في مناطق السلطة الوطنية. وعلى ما يبدو كان لدى القيادة اعتقاد أن إسرائيل والمجتمع الدولي سيرضخان، في نهاية المطاف، لمجرد مشاهدة حالة الفلتان التي تشهدها المناطق الفلسطينية، وسيسعيان خلفها لتوقف هذا الوضع في مقابل الحصول على مكاسب سياسية مرضية، ولا سيما أن المفاوضات بشأن التسوية الدائمة قطعت شوطاً لا يستهان به في كامب ديفيد وطابا قبل اندلاع الانتفاضة وبعدها، ولم يعد يفصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي عن الاتفاق النهائي سوى الإرادة السياسية واتخاذ القرار.

ولم تقدر القيادة على تقويم الأمور بصورة صحيحة في أعقاب تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة التي كانت تمثل نقطة تحول جوهري في اتجاه السياسة الدولية إزاء استخدام العنف حتى لو كان في إطار مقاومة الاحتلال. كما أنها على ما يبدو لم تدرك أن ظاهرة انتشار السلاح وتوفره في يد كل شخص يرغب في اقتنائه تشكل تهديداً حقيقياً لسلطة القانون ولقدرة السلطة على ممارسة مهماتها ووظائفها بدءاً بفرض النظام العام. وهكذا تدهورت الأوضاع بصورة متواصلة إلى أن أصبح متعزراً السيطرة عليها.

ولا شك في أن طبيعة المجتمع الفلسطيني كمجتمع عشائري بأغلبيته الساحقة لم يتحول إلى مجتمع مدني، بحيث أن ما أحدثته السلطة في أعوامها الأولى من تغيرات بدأت أساساً بالممارسة الديمقراطية في أول انتخابات عامة

تشهدها المناطق الفلسطينية في سنة 1996، وبتشكيل مؤسسات شبه دولية، لم يكن شيئاً عميقاً؛ أي أنها تغيرات سطحية، نظراً إلى عدم بناء اقتصاد فلسطيني حديث ومتطور يأخذ المجتمع إلى بنية تتجاوز العشائرية، ساهمت بدورها في تكريس ظاهرة الفلتان والفوضى. فسرعان ما انكفأ الجميع إلى العشيرة التي استغللتها المنظمات لتوسيع نفوذها وسطوتها، وهي بدورها استغللت هذه المنظمات للنكوص إلى الماضي واستعادة دورها الذي كادت تفقده مع تطور العملية الكفاحية، ولا سيما في مرحلة الانتفاضة الكبرى الأولى.

هذه العوامل مجتمعة، علاوة على حضور العامل الإقليمي بقوة من خلال محاولة بعض القوى الإقليمية استغلال ضعف السلطة الوطنية للعب بالورقة الفلسطينية لتحسين مواقعه وقدرته على المساومة في إطار سعيه للحصول على موطنٍ قدم في النظام العالمي الجديد، وذلك عبر ضخ الأموال والسلاح إلى مناطق السلطة واستخدام مجموعات مسلحة لأغراضه الخاصة؛ كل هذا أدى إلى تحول ظاهرة الفلتان إلى ما يشبه المرض الخبيث الذي يصعب استئصاله والقضاء عليه.

كل شيء بدأ بمقاومة الاحتلال في إطار أجهزة السلطة الوطنية التي تألفت منها مجموعات مقاتلة، ثم مجموعات خاصة تشكلت خارجها، كانت تنتمي، على الأغلب، إلى حركة "فتح". وبعد ذلك دخلت الحركات الإسلامية على الخط بعدما تأكد لها أن الانتفاضة لن تنتهي بسرعة، وأنها تحتمل الاستمرار فترة أطول، وهكذا دخلت الفصائل جميعها التي لها أذرع مسلحة أو التي استطاعت أن تبني أذرعاً كهذه مع توفر القليل من المال. وبدأ الفلتان من الأجهزة والفصائل ثم انتقل إلى العائلات والعصابات والأفراد. وفي النهاية تحولت الساحة الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة، إلى مرتع لكل من هب ودب كي يفعل ما يحلو له؛ المهم أن تتوفر الأموال، وكل شيء عدا ذلك ممكن.

### مظاهر الفلتان الأمني

قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة التي فازت فيها حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، كانت مظاهر الفلتان الأمني تقتصر على ارتفاع معدل الجريمة في مجال القتل والسلب والمشاجرات العائلية وأخذ القانون باليد في كثير من المسائل، والتعدي على الأراضي، وأعمال من هذا القبيل. لكن بعد تأليف الحكومة الحمساوية انتقل الفلتان إلى مستوى أشد خطراً، وخصوصاً مع تشكيل القوة التنفيذية في غزة كميليشيا تابعة لحركة "حماس" موازية لأجهزة السلطة الأمنية، وحينذاك شهدنا صراعاً داخلياً هو، في الجوهر، صراع بشأن السلطة أو محاولات للاستيلاء عليها بقوة السلاح، انعكس في صورة مواجهات مسلحة عنيفة أدت إلى قتل وإصابة أعداد كبيرة من المواطنين، وجرى الاعتداء على الأملاك الخاصة والعامة، وقصف البيوت ومداهمتها وإتلاف محتوياتها وحرقتها، والاعتداء على المؤسسات الإعلامية وعلى العاملين في هذا المجال، وسرقة السيارات بصورة غير مسبوقه في وضوح النهار وبقوة السلاح، وخطف الأجناب، ولا سيما الصحفيين لأغراض المساومة. ولا يزال الصحفي البريطاني مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ألن جونستون مختطفاً ومحتجزاً منذ 2007/3/12. كما استهدفت المؤسسات التعليمية كالجامعات، وازدادت عمليات قتل النساء.

وتطور الموقف إلى ما يشبه الحرب الأهلية التي يُخطف فيها المواطنون أو يتعرضون للتنكيل أو القتل والإصابة على أساس الانتماء التنظيمي. وظهر ذلك جلياً في الصراع بين "حماس" و"فتح"، أو بين أجهزة "حماس" وأجهزة "السلطة". وفي كل فترة تمر كان هناك جديد من مظاهر الفلتان. وقد بتنا في الآونة الأخيرة نسمع أسماء مجموعات لم نعهدها من قبل تتبنى عمليات اعتداء أو تفجيرات، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بمؤسسات ثقافية، كمقاهي الإنترنت والجمعيات الثقافية ومحلات بيع الأشرطة ومؤسسات أهلية متعددة.

وللمقارنة فحسب، ازداد كثيراً عدد القتلى في إطار الفلتان والصراع الداخلي في الفصل الأول من سنة 2007 قياساً بالسنوات الثلاث التي سبقتها. ففي سنة 2004 قتل في قطاع غزة 57 مواطناً، وفي سنة 2005 ارتفع عدد القتلى إلى 101، أما في سنة 2006 فقد وصل العدد إلى 252 مواطناً. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2007 بلغ عدد الذين قتلوا 147 مواطناً (1) وفي نيسان/أبريل 2007 قتل 22 مواطناً (2).

إننا، نحن نسير بخط تصاعدي في ميدان الفلتان الأمني، الأمر الذي لا يبشر بالخير. وهذا على عكس التوقعات والآمال التي بنيت على تأليف حكومة الوحدة التي أنيطت بها مهمتان رئيستان هما ضبط الوضع الداخلي وفك الحصار المفروض على السلطة والحكومة سياسياً واقتصادياً.

## مخاطر تهدد الثقافة الوطنية

سجلت سنة 2007 ازدياداً ملحوظاً في مستوى العنف الذي طال مؤسسات ثقافية وترفيهية تشمل منتجات سياحية ومقاهي إنترنت وكافيتريات ومقاهي شبابية، ومدارس ومحلات لبيع أشربة الكاسيت والفيديو والأسطوانات وغيرها، وجمعيات ثقافية، وخصوصاً تلك التي تمتلك فرقاً للبكة الشعبية والفنون التراثية، فيما يبدو أنه تطور خطر يهدف إلى خلق حالة من الإرهاب الفكري والثقافي.

فحتى نهاية نيسان/أبريل 2007 سجلت الأجهزة الأمنية 18 حادث تفجير واعتداء على مؤسسات ومحلات ثقافية وترفيهية. وعلى سبيل المثال: أُلقيت زجاجات حارقة على مقر مؤسسة دار الشباب للثقافة والفنون في جباليا شمال قطاع غزة في 20/2/2007، وجرى إضرام النيران في جمعية العطاء الخيرية في بيت حانون في 11/4/2007، علماً بأن مقر هذه الجمعية يضم صالة لتعليم تقنيات الكمبيوتر، فيها 13 جهاز كمبيوتر، ومكتبة تحتوي نحو 5000 كتاب متنوع، وهي مثل دار الشباب تعنى بالشؤون الثقافية والتراث الوطني. كما تم تفجير مدخل جمعية الكتاب المقدس الفلسطينية التابعة للكنيسة المعمدانية، وهي مؤسسة دينية وثقافية مسيحية مهمة. وفي تطور خطر آخر قام مسلحون بتفجير عبوات ناسفة في المدرسة الأميركية في شمال قطاع غزة في 21/4/2007 أدت إلى أضرار كبيرة فيها، علماً بأن هذه المدرسة فلسطينية من الألف إلى الياء، ومن أفضل المدارس في قطاع غزة.

أما أخطر الأحداث حتى الآن فهو قيام مجموعة بإلقاء قنابل يدوية على المشاركين في احتفال مدارس الأونروا في منطقة تل السلطان في رفح، حيث استشهد أحد المواطنين وأصيب ستة آخرون. وأعلنت منظمة تطلق على نفسها اسم "السلفية الجهادية" مسؤوليتها عن الحادث.

هذه النماذج، علاوة على تفجير منتجع الواحة السياحي على شاطئ بيت لاهيا، وتفجير مقاهي الإنترنت ومؤسسات أخرى، تشير إلى أن المستهدف المشترك هو الثقافة المتنوعة الوطنية المنفتحة. فجزء مهم من الجمعيات المستهدفة، وبعض التي لم تزل حظها من التفجير، لكنها تعرضت للتهديدات، يضمن فرقاً للبكة الشعبية والرقص التراثي. والمشكلة، في نظر هذه الجهات، هي أن هذه المؤسسات مختلطة: أي تسمح للأطفال والفتيان من الجنسين بالمشاركة في الفرق الفنية، أو تتيح لهم نشاطات مختلطة.

والمعروف أن للمجموعات المتطرفة التي تهاجم المؤسسات موقفاً عقيدياً من الغناء، وترفض التعامل مع الإنترنت أو أي شيء له صلة بالثقافات الأخرى على قاعدة الادعاء أن هذه الأشياء كلها مفسدة ومناقضة للدين. وأخيراً، هناك تهديد باستهداف المعسكرات الصيفية التي تنظمها الأونروا وتراعي فيها، على الدوام، العادات والتقاليد، والتي يجري تنظيمها لإخراج الأطفال الفلسطينيين من حالة الضغط والتوتر التي يعيشونها بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في نهاية عام دراسي مرهق. كما أن الأونروا تحاول إبعاد الأطفال عن الشوارع في فترة الصيف، وبالتالي حمايتهم من الأذى والتعرض للتأثيرات السلبية الناجمة عن ازدياد معدلات العنف والجريمة. والمعسكرات الصيفية المختلطة للأونروا تضم أطفالاً من الفئة العمرية 8 - 12 عاماً، أي لا تسري عليهم قواعد الاختلاط بحسب المفاهيم الدينية. هذا بالإضافة إلى أنهم يذهبون إلى المعسكرات في الصباح ويعودون إلى بيوتهم قبل المساء، أي يمضون جل النهار في تنفيذ برامج ثقافية وترفيهية مفيدة.

إن ما تقوم به المجموعات التكفيرية الإرهابية، في المحصلة النهائية، هو تنفيذ لما عجز الاحتلال الإسرائيلي عن تنفيذه طوال عقود من القمع، عندما استهدف رموز الثقافة الوطنية الفلسطينية، وكان طوال الوقت يلاحق كل ما يمت إلى هذه الثقافة بصلة. ومع ذلك نجح الفلسطينيون رغم أنف الاحتلال في تكريس هويتهم وثقافتهم الوطنية عبر معسكرات العمل التطوعي وفرق البكة والغناء الشعبي والوطني، ومن خلال التمسك بالرموز الوطنية كلها، بدءاً بالعلم وانتهاء بالزي الشعبي. فماذا يحارب هؤلاء، وما الذي يسعون لتحقيقه؟!

الفكرة الرئيسية التي تكمن خلف الجرائم التكفيرية التي ترتكبها جماعات تقول عن نفسها أنها أصولية أو سلفية، هي قطع صلة المجتمع الفلسطيني بثقافته الوطنية، بماضيه وحاضره، وقطع صلته بالثقافات الأخرى. ولهذا السبب هناك استهداف واضح للإنترنت بسبب كونه الوسيلة الأسرع للاتصال بالعالم الخارجي. ففي مثل هذا المناخ تتعرض هذه الجماعات وتنتعش وتجدها أنصاراً ومؤيدين، على الطريقة الطالبانية التي دمرت ما ورثته من الدولة الأفغانية السابقة وأبقت على الأفيون والسلاح والبطالة فقط.

نعم هناك عداء تاريخي بين الاتجاهات الظلامية وبين العلم والثقافة والتنوير، لأن المعرفة الإنسانية تتيح تنوعاً ثقافياً وحضارياً يساهم في تطوير المجتمعات البشرية على عكس الانغلاق والتخلف. إذاً، فالعلم عدو، والثقافة

مرض، والاتصال بالآخرين جريمة، وكل ما علينا فعله هو أن نلبس جلابيب قصيرة ونجلس في المساجد نستجدي الصدقات على غرار "الكوبونة" الغذائية الفقيرة، وأن نسبح بحمد هذا القائد "الرباني" أو ذاك لأنه أنعم علينا بهذا الفتات الذي يأتي على سبيل الصدقة. وبعد ذلك تحل جميع الأمور، فالنصر يأتي من عند الله ولا داعي لفعل شيء سوى محاربة النفس والإخوة!!

### من يقف وراء استهداف المؤسسات الثقافية؟

هناك من يدعي وجود تنظيم القاعدة في قطاع غزة، وأن هذا التنظيم يعمل تحت اسم "السلفية الجهادية" التي تبنت عملية إلقاء قنابل على احتفال مدارس الأونروا في مدينة رفح. وهؤلاء السلفيون يختلفون عن الجماعات السلفية التي تنتهج الدعوة بالحسنى والإقناع. وفي الواقع توجد جماعة قائمة فعلاً تسمى نفسها "جمعية دار الكتاب والسنة"، وهي سلفية لا تنتهج العنف ولا تدخل في صراعات مع أحد، مع أن أحد قادتها تعرض للاغتيال على يد مجموعة فلسطينية أخرى، وجرى اتهام حركة "حماس" بالوقوف وراءها. وقد نفت "حماس" ذلك. أما موضوع "السلفية الجهادية" فلا يزال غير واضح بعد، إذ تقول الأجهزة الأمنية الفلسطينية إنه ربما يوجد أفراد ينتمون إلى القاعدة في قطاع غزة، لكن لا توجد منظمات أو مجموعات منظمة تنتمي إلى القاعدة. وقد يكون استخدام مثل هذه التسميات للتغطية على حقيقة الجهات التي تقف خلف هذه الأعمال التفجيرية وغيرها من التي لا تجد قبولاً في المجتمع الفلسطيني.

ومن الأمثلة التي يمكن من خلالها الاستدلال على التلاعب بالأسماء ما حدث في قضية اختطاف الصحافي البريطاني ألن جونستون. فالجماعة التي اختطفته معروفة في قطاع غزة، وكانت تعمل في السابق لمصلحة حركة "حماس"، ويقال إنها نفذت عدداً من العمليات بناء على رغبة "حماس" كي تنأى الأخيرة بنفسها عن تحمل المسؤولية عنها، مثل اغتيال موسى عرفات. وهذه الجماعة تسعى خلف المال، وتريد أموالاً في مقابل إطلاق جونستون. ومع ذلك لا تطالب بذلك علناً، وتغلف مطالبها بأمر ذات طابع سياسي وأيديولوجي، مثل الإفراج عن أبو قتادة المعتقل في السجون البريطانية. وهناك أسماء تبرز بين الفينة والأخرى، مثل "سيوف الحق الإسلامية"، و"جيش الإسلام" وغيرها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بعمليات تستهدف الداخل.

لكن من غير المستبعد أن تصل أي جهة إلى قطاع غزة وتنظم أنصاراً ومؤيدين لها وتنفذ عمليات لمصلحتها. فالوضع الاقتصادي صعب جداً، وأي أموال تدفع يمكنها استقطاب بعض الناس. كما أن هناك حالة من التراجع والتدهور على المستويين الاجتماعي والثقافي، وهذا يؤدي فعلياً إلى غلبة أجواء التطرف داخل المجتمع الفلسطيني. وبالتالي فإن أفكاراً كالتالي يحملها تنظيم القاعدة، أو أي تنظيم أصولي متطرف، قد تجد مؤيدين لها بين الشباب الفلسطيني المحبط واليائس.

إن التقارير الأمنية، ولا سيما الصادرة عن قيادة قوات الأمن الوطني وأجهزة أخرى في السلطة، تشير بوضوح إلى تورط عناصر من حركة "حماس" في أعمال التفجير التي استهدفت بعض مقاهي الإنترنت وبعض المؤسسات الثقافية والترفيهية. وليس واضحاً بعد هل أن هذه العناصر تعمل لحسابها الخاص، أي لحساب جهات غير "حماس"، أم أنها تعمل في إطار "حماس" وتعلن عملياتها بأسماء أخرى.

في جميع الأحوال هناك قلق لدى بعض القياديين في حركة "حماس" إزاء تنامي التأييد لتنظيم القاعدة، وقد أعرب عن ذلك الدكتور يونس الأسطل عندما قال أنه يخشى تنامي فكر تنظيم القاعدة، وإن أنصار "حماس" يمكن أن يلتحقوا بركب هذا التنظيم. (3) ويعترف نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، موسى أبو مرزوق، بوجود فلتان في قواعد حركته مبرراً ذلك بالحماسة الزائدة لشباب الحركة. (4)

### غياب ردة الفعل الشعبية

منطقياً ربما يبدو أن السلطة عاجزة عن التصدي لمثل هذه الظواهر التي تجري في إطارها محاولة لفرض ثقافة مغلقة على الشعب الفلسطيني بأسره لإبقائه تحت تأثير قوى معينة. فأجهزة السلطة غير قادرة على فرض النظام وتطبيق سيادة القانون وملاحقة الجريمة بجميع أشكالها، وتعاني قصوراً وعجزاً واضحين. لكن من غير المنطقي أن تبقى مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشخصيات السياسية والاجتماعية والمثقفون وفئات كثيرة في المجتمع ممن لا توافق على هذه الهجمة، التي تستهدف الثقافة الوطنية الحضارية والمتنوعة، والتي تريد

استبدالها بثقافة بعيدة تماماً عن روح العصر قد تجرنا إلى مزيد من التخلف، مكتوفة الأيدي وفي فمها ماء. هل ينتظر هؤلاء جميعاً أن تصل النار إلى أقدامهم كي يتحركوا؟ إنها وصلت فعلاً.

إن الصراع مع القوى الظلامية لا يدور بشأن التفصيلات بل هو، في جوهره، يدور بشأن المبادئ العامة التي يمكن أن تحكم المجتمع والنظام السياسي الفلسطيني. وإذا استطاعت هذه القوى أن تفرض أفكارها ونمط الحياة الخاص الذي ترغب فيه فعندها لن يكون في إمكان كثيرين أن يتحملوا العيش تحت وطأة هذا الفرض القسري، وسيكون عليهم أن يختاروا بين الاستسلام للواقع وبين المغادرة.

نحن الآن نعيش مرحلة انتقالية صعبة قد تحدد مصيرنا إلى فترة طويلة مقبلة. وهذا لا يتم على المستويين السياسي والوطني فحسب، حيث تفرض إسرائيل واقعاً سيكون من الصعب علينا تغييره إذا لم يكن هناك عملية سياسية جادة تفضي إلى تسوية عادلة للصراع، بل على المستوى الاجتماعي أيضاً، وبالتالي الثقافي. وفي هذه اللحظات هناك صراع بين برنامجين متباينين تماماً: البرنامج العلماني الوطني الديمقراطي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها لم تنجح في تكريسه خياراً وحيداً في السلطة والمجتمع، والبرنامج الإسلامي المتشدد؛ أي النسخة الأكثر تطرفاً في تفسير العلاقة بين الدين والدولة وبين الدين والمجتمع. ولا يمكن لهذين البرنامجين أن يتعايشا، ولا بد لأحدهما من أن ينتصر. ولحسن الحظ ربما لا يزال قسم كبير من المجتمع الفلسطيني يقبل البرنامج العلماني الديمقراطي على الرغم من الانسياق خلف خطب وشعارات دينية متعددة سادت المجتمع خلال الأعوام الماضية التي شهدت تراجعاً في مختلف المستويات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لكن من دون كفاح حقيقي، ومن دون الدفاع عن الحصون القليلة المتبقية لهذه الثقافة العلمانية، ستتحول الأغلبية مع الاتجاه الذي يكرس نفسه.

هناك ضرورة لإعادة بناء الهوية الوطنية التي يجري فيها صهر جميع الهويات الجزئية الفردية والحزبية والفئوية والأيدولوجية والعائلية والجهوية، إلخ. ومن دون هذه الهوية سيتشظى المجتمع الفلسطيني ويفقد وحدته، وعندها لن يكون في إمكانه استكمال عملية التحرر الوطني أو عملية البناء الديمقراطي.

ألا يكفي ما يعانيه مجتمعنا جراء أمراض خطيرة، قسم منها ناجم عن الصراعات الداخلية، وقسم آخر جاء نتيجة الأوضاع المعقدة والسيئة التي يعيشها، إذ لدينا مشكلة جدية تتمثل في هجرة العقول والكفاءات، وهذه اتخذت منحى أكثر خطورة في ظل ازدياد معدل تقديم طلبات الهجرة التي تبلغ بحسب تقديرات رسمية نحو 50.000 طلب سنوياً. ولدينا انتشار واسع للمخدرات وللمتعاطين والمروجين معاً. ولدينا دعاة تزداد بمعدلات كبيرة، ولدينا جريمة منظمة، ومجتمعنا يعيش حالة من التفكك ويفقد التضامن والتعااض الداخلي اللذين تميز بهما في أعوام الانتفاضة الأولى.

قد تبدو مواجهة إرهاب الجماعات الظلامية صعبة، وقد يفكر كثيرون في أن لا مجال، في زمن البنادق، لاستخدام العقل والمنطق. لكن الحقيقة ليست كذلك. فثمة متسع للعمل والكفاح، وحتى أولئك الذين يمتلكون السلاح يخافون المنطق ولا يستطيعون مواجهته. وإلا لماذا يلجأون إلى السلاح ولغة الإرهاب؟ وكما لا نلحظ كأننا نتحدث عن واقع مختلف عن واقعنا، هناك ضرورة للتركيز على الكفاح والاعتماد على قوة النموذج. فعندما نجح في معركة حتى لو كانت صغيرة يفتح الباب أمام نجاحات أخرى، لكن عندما نبقي في إطار العموميات ونتحدث عن نضال بالجملة غير محدد المعالم لا نصل إلى أية نتائج.

ربما يكون من الضروري أن نبدأ بنقطة محددة في مواجهة الإرهاب الفكري. فمثلاً لو ركزت منظمات المجتمع المدني والقوى والشخصيات المعنية بمحاربة الفرض الأيدولوجي على مسألة محددة مثل المخيمات الصيفية، وعملت على إنجاح عدد منها وجندت طاقاتها لمثل هذا العمل، فهي بذلك تكسب نقاطاً مهمة يمكنها أن تراكم عليها كي تريح معارك أخرى، وبالتالي تحقق الانتصار على البرنامج الظلامي المتخلف.

والحقيقة التي لا بد من أن يراها المعنيون جميعاً هي أن الجماعات الصغيرة التي تمارس الإرهاب على المجتمع، تحت أي مسمى، ليست وحدها، وهي تستمد قوتها أساساً من قوى أخرى أكبر لا تريد أن تبدو الآن كأنها جزء من هذه الحرب، لكنها بكل تأكيد تدعم أي نجاحات تحققها الجماعة الصغيرة.

الأمر الآخر الذي من المفيد الانتباه إليه جيداً هو أن غياب النضال الشعبي السلمي يخلّ بتوازن المجتمع ويبعد القطاعات الرئيسية عن أي تأثير في العملية الكفاحية على مستوى مقاومة الاحتلال، وعلى مستوى الجبهة الداخلية، وبالتالي لا بد من إعادة الاعتبار إلى النضال الجماهيري وتقليل تأثير الجماعات المسلحة ما أمكن. وهنا لا بد من اختيار القضية الأنسب للبدء بها. ■

- (\*) وزير الأسرى في حكومة الطوارئ الفلسطينية.
- (1) تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان عن الفصل الأول من سنة 2007، الصادر في نيسان/أبريل 2007.
- (2) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، الصادر في: 2007/3/1.
- (3) شبكة فراس الإعلامية، 2007/5/12.
- (4) المصدر نفسه، 2007/5/29.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)